

تفسير البحر المحيط

@ 177 زكريا . ويروى أنهم لما أشاروا إلى الطفل قالوا : استخفافها بنا أشد علينا من زناها ، ثم قالوا لها على جهة الإنكار والتهكم بها أي إن من كان في المهد يُرَبِّيُّ لا يكلم ، وإنما أشارت إليه لما تقدم لها من وعده أنه يجيبهم عنها ويغنيها عن الكلام .
وقيل : بوحى من الله إليها . و { كَانَ } قال أبو عبيدة : زائدة . وقيل : تامّة وينتصب { صَبِيحًا } على الحال في هذين القولين ، والظاهر أنها ناقصة فتكون بمعنى صار أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع كما لم يدل في قوله { وَكَانَ اللَّاهُ غَفُورًا رَحِيمًا } وفي قوله { وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهَا فَاحِشَةٌ } والمعنى { كَانَ } وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن { كَانَ } هذه بأنها ترادف لم يزل وما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة من أن الزائدة لا خبر لها ، وهذه نصبت { صَبِيحًا } خبراً لها ليس بشيء لأنه إذ ذاك ينتصب على الحال ، والعامل فيها الاستقرار .

وقال الزمخشري : كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مبهم يصلح لقريبه وبعيده وهو ههنا لقريبه خاصة والدال عليه معنى الكلام وأنه مسوق للتعجب ، ووجه آخر أن يكون { نُكَلِّمُ } حكاية حال ماضية أي كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس { صَبِيحًا } . .
{ فِي الْمَهْدِ صَبِيحًا } فيما سلف من الزمان حتى نكلم هذا انتهى . والظاهر أن { مِّنْ } مفعول بنكلم . ونقل عن الفراء والزجاج أن { مِّنْ } شرطية و { كَانَ } في معنى يكن وجواب الشرط محذوف تقديره فكيف { نُكَلِّمُ } وهو قول بعيد جداً . وعن قتادة أن { الْمَهْدِ } حجر أمه . وقيل : سريرته . وقيل : المكان الذي يستقر عليه . وروي أنه قام متكئاً على يساره وأشار إليهم بسبابته اليميني ، وأنطقه الله تعالى أولاً بقوله { قَالَ إِنَّ نَسِيَّ عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي } ردّاً لهم الذي ذهب إليه النصارى . .

وفي قوله { عَبْدُ اللَّهِ } والجمل التي بعده تنبيه على براءة أمه مما اتهمت به لأنه تعالى لا يخص بولد موصوف بالنبوة والخلال الحميدة إلا مبرأة مصطفاه و { الْكِتَابِ } الإنجيل أو التوراة أو مجموعهما أقوال . وظاهر قوله { وَجَعَلْنِي نَبِيحًا } أنه تعالى نبأه حال طفوليته أكمل الله عقله واستنبأه طفلاً . وقيل : إن ذلك سبق في قضائه وسابق حكمه ، ويحتمل أن يجعل الآتي لتحقيقه كأنه قد وجد { وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا } قال مجاهد : نفاعاً . وقال سفيان : معلم خير . وقيل : أمراً بمعروف ، ناهياً عن منكر . وعن الضحاك : قضاء للحوائج { وَلَوْ كُنْتُ } شرط وجزاؤه محذوف تقديره { وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا } :

وحذف لدلالة ما تقدم عليه ، ولا يجوز أن يكون معمولاً لجعلني السابق لأن { أَيْنَ } لا يكون إلا استفهاماً أو شرطاً لا جائز أن يكون هنا استفهاماً ، فتعينت الشرطية واسم الشرط لا ينصبه فعل قبله إنما هو معمول للفعل الذي يليه ، والظاهر حمل الصلاة والزكاة على ما شرع في البدن والمال . وقيل : { الزَّكَاةَ } زكاة الرؤوس في الفطر . وقيل الصلاة الدعاء ، و { الزَّكَاةَ } التطهر . .

و { مَا } في { مَا دُمْتُ } مصدرية ظرفية . وقال ابن عطية . وقرأ { دُمْتُ } بضم الدال عاصم وجماعة . وقرأ { دُمْتُ } بكسر الدال أهل المدينة وابن كثير وأبو عمرو وانتهى والذي في كتب القراءات أن القراء السبعة قرؤوا { دُمْتُ } حَيَّاءً { بضم الدال ، وقد طالعنا جملة من الشواذ فلم نجدها لا في شواذ السبعة ولا في شواذ غيرهم على أنها لغة تقول { دُمْتُ } تدام كما قالوا مت تمت ، وسبق أنه قرء { وَبَرَءًا } بكسر الباء فإما على حذف مضاف أي وذا بر ، وإما على المبالغة جعل ذاته من فرط بره ، ويجوز أن يضم فعل في معنى أوصاني وهو كلفني لأن أوصاني بالصلاة وكلفنيها واحد ، ومن قرأ { وَبَرَءًا } بفتح الباء فقال الحوفي وأبو البقاء : إنه معطوف على { مُبَارَكًا } وفيه بعد للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة التي هي { * أوصاني } ومتعلقها ، والأولى إضمار فعل أي وجعلني { * براً } . وحكى الزهراوي وأبو البقاء أنه قرء وبر بكسر الباء والراء عطفاً على { زَيَّيًّا } و { جَعَلَانِي مُبَارَكًا } . .

وقوله : { بِرِوَالِدَتِي } بيان محل البر وأنه لا والد له ، وبهذا القول برأها قومها . والجبار كما تقدم المتعاطف وكان في غاية التواضع يأكل الشجر ويلبس الشعر